

بدأ النظام المصرفي في الجزائر في الانتقال نحو اقتصاد السوق في أواخر الثمانينات، مع تنفيذ سلسلة من الإصلاحات المالية والاقتصادية. تحديث النظام المصرفي وتكييفه مع متطلبات اقتصاد السوق. : ك بعض البوادر والخطوات الرئيسية في هذا التحول : تحرير القطاع المصرفي تم تخفيض الرقابة الحكومية على البنوك، . في اتخاذ قراراتها الاستثمارية والتشغيلية م فتح الباب أمام البنوك الخاصة والأجنبية للدخول إلى السوق أدى إلى زيادة المنافسة، وتحسين الخدمات المالية، : إصلاح الأطر التنظيمية والرقابية تم تحديث التشريعات والأنظمة لتعكس المعايير الدولية في الرقابة المصرفية والشفافية ومكافحة غسل الأموال تطوير سوق رأس المال كومة في تطوير سوق الأوراق المالية لتوفير بديل للتمويل ر. المصرفي وتشجيع الاستثمار المباشر : تحسين البنية التحتية المالية تم الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات : تعزيز الاستقلالية المالية بدأت البنوك في اتخاذ قراراتها الاستثمارية بناء على معايير السوق بدلا تمثل هذه الخطوات بوادر واضحة و انتقال النظام المصرفي في الجزائر نحو اقتصاد السوق، النهج من نظام مركزي إلى نظام أكثر تحررا يشجع على المنافسة والابتكار بوادر النظام المصرفي في الجزائر في اقتصاد السوق نشأة وتطور النظام البنكي في الفترة عرف النظام البنكي الجزائري خلال هذه الفترة عدة تطورات ارتبطت أساسا برغبة السلطة حينها في امتلاك نظام بنكي وطني يتماشى مع احتياجات تبنتها الجزائر والتي لا تتشابه تماما مع ما كان سائدا قبل الاستقلال النظام البنكي الجزائري في ظل الاحتلال الفرنسي نشأ النظام البنكي في الجزائر المحتلة كامتداد حتمي للنظام البنكي الفرنسي. البنوك والمؤسسات المالية آنذاك في الجزائر بكونها الأكثر تطورا مقارنة بالمستعمرات الفرنسية الأخرى في ذلك يعود لاعتبار الجزائر موطنها دائما وقارا وقد انعكست تلك الازدواجية على جهاز سمح لها بتشكيل شبكتين فالعصري يتمركز بالمدن الكبرى وقرى الموانئ . يهتم بالقطاع الفلاحي والحرفي كتوش عاشور، واقع المنظومة المصرفية الجزائرية ومنهج الإصلاح، ديسمبر، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، بوادر النظام المصرفي الجزائري في اقتصاد السوق سمات النظام البنكي في الجزائر أثناء الاحتلال على نشاط مؤسسات التمويل والتي أغلبها فروع ووكالات لبنوك فرنسية كبيرة بالمراكز الحضرية الكبرى بالإضافة لشبكة البنوك الشعبية ، المستغلات الحديثة للقطاع الفلاحي تختص بتقديم الدعم المالي للقطاع العصري للاقتصاد في . مجالات الإنتاج الفلاحي لاستغلال التجارة بالجملة والصناعات الصغيرة والمتوسطة والمتشكلا أساسا من الحرف والفلاحة من الدائرة البنكية، . القطاع الجزء الأكبر من السكان خلال الاحتلال الفرنسي للجزائر لم يكن النظام البنكي الجزائري يعمل بشكل مستقل النظام البنك قبل الحكومة الفرنسية والمصالح الاقتصادية الفرنسية كانت البنوك العاملة في الجزائر إما فروع أو بنوك تأسست بدعم فرنسي فكانت هذه البنوك تخضع للقوانين والتنظيمات المالية الفرنسية وكانت مهامها تصب في خدمة المصالح دور البنوك في الاقتصاد الاستعماري تلعب دورا محوريا في تمويل الأنشطة الزراعية الإدارة الفرنسية وكانت أيضا تسهل الاستثمارات الفرنسية في الجزائر وتعززا : محدودة الخدمات المالية للجزائريين و لم يكن السكان المحليون يستفيدون بشكل كبير من الخدمات المالية للمستوطنين الأوروبيين و شركات الكبرى القروض والخدمات المالية الأخرى محدودة بشكل كبير بالنسبة للجزائريين في أداء النظام البنكي الجزائري من قبل الاستقلال إلى فترة الإصلاحات، مارس، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، اح، ورقلة، بوادر النظام المصرفي الجزائري في اقتصاد السوق في تمويل نشاطات التنقيب على البترول ومناجم الفحم والحديد وتشجيع الزراعة الاستعمارية والتجارة مكونات النظام البنكي أثناء الاحتلال كان النظام البنكي في الجزائر خلال الاحتلال الفرنسي مكونا رئيسيا في بنية الاقتصاد وكان يعمل بشكل وثيق مع النظام البنكي الفرنسي لتعزيز المصالح الاقتصادية الفرنسية تم انشاء بنك الجزائر بموجب القانون المؤرر، سلطة مراقبة الإصدار النقدي وتعيين المدير أ وبهذا التاريخ صدار العملة، والسياسات النقدية، كانت تشكل العمود الفقري كانت هذه البنوك و مثل القرض العقاري للجزائر وتونس، القرض الصناعي والتجاري، البنك الوطني للتجارة والصناعة، القرض الليوني، الصندوق الجزائري كانت تقدم . و للقرض والبنك، الشركة العامة، شركة مارسيليا للقرض، بنك باركليز المحدود، . ل القروض للمزارعين وشركة التسهيلات الائتمانية وخدمات الدفع والتحويل المالي كان دور هذه المؤسسات وتأثيرها محدودا مقارنة بالمؤسسات المالية الكبرى. الصناديق المشتركة التي والتعاضدية تضمنت التعاونات الائتمانية كانت تعمل على أساس مبادئ التعاون الفلاحي وهي كلها بنوك فرعية وكذلك البنوك الشعبية التي تخصص في التجارة الصغيرة والتي عرفت نفس التطور كما في فرنسا وتكون هي كلها من المجلس الجزائري للبنوك الشعبية، صندوق المركز ي وثلاثة بنوك محلية أما في القطاع المرجع السابق، صالح مفتاح، بوادر النظام المصرفي في الجزائر في اقتصاد السوق الجزائرية للقرض الفلاحي التعاوضدي التي تمنح خاصة القروض . أجل القصير وهناك القرض الفندقي المؤسسات العامة وشبه عام كان للمؤسسات العامة والشبه العامة دور مهم ، في الاقتصاد بما في ذلك النظام البنكي المؤسسات

كانت تعمل في مختلف القطاعات، ولكن تحت رقابة وتوجيه الإدارة الاستعمارية. للمؤسسات العامة هنالك البنك المركزي الذي كان له دور مهم في إدارة السياسة النقدية والمالية ومع ذلك كان يخضع لسيطرة السلطات التي تم تأسيسها لإدارة مختلف القطاعات مثل الزراعة والتعدين والبنية التحتية. . الاقتصاد لكن غالبا لخدمة المصالح الاستعمارية تشمل بنوكا ومؤسسات تمويل تعمل بشكل شبه مع دعم أو ضمان من الحكومة الفرنسية. فعلى الرغم من أنها كانت تعمل بمبادئ التعاونية، جعلها في فئة شبه العام فهذه المؤسسات تلعب دورا مهما في تطوير البنية . التحتية وتنظيم القطاعات . وتهتم بتمويل القطاع التقليدي ، ويوجد نوعان من المؤسسات الفئة الأولى تهتم بتمويل الفلاحي والآخرى تهتم بتمويل المصرفي ومعوقات البنوك الخاصة في الجزائر حالة بنك البركة الجزائري، اختصاص نفود المالية والبنوك،